مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أصول النقد الحديثي دراسة تأصيلية

د. سليمان عبد الله السعود

أستاذ مشارك في قسم السنة وعلومها

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٤- السنة ٣٦

رجب: ١٤٤٢هـ - مارس ٢٠٢١م

البحث الثاني

أصول النقد الحديثي
دراسة تأصيلية

د. سليمان عبد اللّه السعود
أستاذ مشارك في قسم السنة وعلومها
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم

DOI: 10.34120/0378-036-124-002

«أصول النقد الحديثي»
دراسة تأصيلية

د. سليمان عبد الله السعود*

تاريخ استلام البحث: مارس ٢٠١٩م تاريخ إجازة البحث: إبريل ٢٠١٩م

ملخص البحث:

يرصد البحث الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين، ويبرز مراعاة هذه الأصول النقدية في قواعد النقد وقرائنه عند المحدثين، ويبين أثرها في أحكام النقاد وتطبيقاتهم، وينبه إلى أن عامة قواعد النقد الحديثي وقرائنه تعود إلى أصول نقدية كبرى في باب الثبوت وعدمه، وباب التعاضد والتقوية، وباب المعارضة، والسمة المشتركة بينها أنها مرتكزات عقلية، يُسلم بها العقلاء كافة، وتقتضيها الفطر السليمة، تم رصدها من خلال استقراء قوانين الرواية ومنهج النقد عند المحدثين، وأحكامهم وتصرفاتهم، وتتسم بشمولها وإحاطتها بقواعد النقد وقرائنه؛ فهي أصول كبرى تندرج تحتها قواعد وقرائن النقد الحديثي المتنوعة، وتورث اليقين بصحة النتائج التي توصل لها النقاد؛ بحيث يُسلم بها في بداهة العقول، ويتحاكم إليها العقلاء في النقد والنظر العقلي عند الاختلاف، ويؤكد البحث على أهمية دراسة هذه الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين، وعلاقتها الوثيقة بقواعد النقد الحديثي وقرائنه، وينبه إلى التكامل في المنهج النقدي عند المحدثين بين النظرية والتطبيق في مراعاة الأصول النقدية، ويوصى بربط أحكام النقاد وتطبيقاتهم بهذه الأصول، ودراسة مدى تأثيرها في علوم الحديث وأنواعه.

الكلمات الدالة: الأصول النقدية، منهج النقد، نقد المرويات.

(*) د. سليمان عبد الله السعود: يعمل أستاذاً مشاركاً بقسم السنة وعلومها في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم في المملكة العربية السعودية ، منذ عام ٢٠٠٢م. حاصل على شهادة الدكتوراه في فقه السنة ومصادرها من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عام ٢٠١٢م. والماجستير في السنة وعلومها من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عام ٢٠٠٧م. والليسانس في الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٩٩٨م. وهو عضو في جمعيات علمية ومجلات محكمة ومراكز بحثية . صدر له خمسة بحوث محكمة منشورة .
الاهتمامات البحثية: فقه السنة ، نقد المرويات ، علوم الحديث .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فإن المتأمل في منهج المحدثين النقدي، وقواعدهم في نقد المرويات، وتمحيص المقبول من المردود، يتبين له بجلاء أن عامة قواعد النقد الحديثي وقرائنه تعود إلى أصول نقدية كبرى، والسمة المشتركة بينها أنها مرتكزات عقلية، يُسلم بها العقلاء كافة.

وهذه الأصول النقدية تظهر من خلال استقراء قوانين الرواية ومنهج النقد عند المحدثين، إذ هي شاهدة على استثمار الضروريات العقلية في بناء أول وأهم نظرية نقدية، تراعي مدارك العقول في أحوال الرواية المتعددة. ويأتي هذا البحث محاولة لرصد هذه الأصول الكبرى التي يرتكز عليها منهج النقد الحديثي، وقواعده وقرائنه.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي:

١ – يرصد الأصول الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين.

٢ – يُجلي العلاقة بين أصول النقد الكبرى وقواعده وقرائنه.

٣ – يوضح التكامل في المنهج النقدي عند المحدثين بين النظرية والتطبيق في مراعاة الأصول النقدية.

٤ – يكشف خصائص الأصول النقدية الكبرى من حيث شمولها ومراعاتها للمدارك العقلية، التي يُسلم بها العقلاء كافة، وتقتضيها الفطر السليمة.

إشكالية البحث:

تتمثل في تحديد أصول النقد الكبرى عند المحدثين، وعلاقتها بقواعد النقد الحديثي وقرائنه، وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

١ – ما هي الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين ؟

٢ – ما خصائص الأصول النقدية الكبرى عند المحدثين ؟

٣ – ما أهمية مراعاة الأصول الكبرى في قواعد النقد ؟

٤ – ما أثر أصول النقد في تطبيقات النقد الحديثي ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

١- تحديد الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين.

٢- معرفة خصائص الأصول النقدية الكبرى عند المحدثين.

٣ - إبراز مراعاة الأصول النقدية في قواعد النقد وقرائنه عند المحدثين.

٤- بيان أثر الأصول النقدية في أحكام النقاد وتطبيقاتهم.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة لهذا الموضوع مع أهميته، وعلاقته الوثيقة بعلم نقد المرويات، وعامة الدراسات السابقة تتناول تفاصيل القواعد والقرائن النقدية التي تندرج تحت الأصول النقدية الكبرى.

ما يضيفه البحث:

١ - تحديد ورصد الأصول النقدية الكبرى وما يندرج تحتها من الفروع النقدية.

٢ - الكشف عن أثر الأصول النقدية في أحكام النقاد وتطبيقاتهم، وعلاقتها بقواعد النقد وقرائنه.

٣ - إبراز خصائص الأصول النقدية الكبرى من حيث شمولها ومراعاتها للمدارك العقلية والفطر السليمة.

حدود البحث:

أحكام النقاد وتصرفاتهم النقدية، وما اشتملت عليه من قواعد وقرائن في النقد الحديثي.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك باستقراء الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين من خلال أحكامهم وتطبيقاتهم، وتحليل أثرها في المنهج النقدي الحديثي.

خطة البحث:

تشمل: مقدمة، وفصلين، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

الفصل الأول: مفهوم «الأصول النقدية»، وخصائصها، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم «الأصول النقدية».

المبحث الثاني: خصائص الأصول النقدية.

الفصل الثاني: الأصول النقدية الكبرى في النقد الحديثي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأصل في الخبر العدم.

المبحث الثاني: الخبر يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده.

المبحث الثالث: الأدلة الصحيحة لا تتناقض.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفصل الأول

مفهوم «الأصول النقدية»، وخصائصها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم «الأصول النقدية».

المبحث الثاني: خصائص الأصول النقدية.

المبحث الأول

مفهوم «الأصول النقدية»

يمكن القول إن المقصود بأصول النقد في هذا البحث: هي مجموعة الأصول النقدية التي تستند إليها قواعد النقد الحديثي وقرائنه.

وهذه الأصول النقدية الكبرى تقتضيها العقول السليمة والفطر البشرية، وتنتظم تحتها قواعد كثيرة في النقد الحديثي في باب الثبوت وعدمه، وباب التعاضد والتقوية، وباب المعارضة، من مثل أن الأصل في الحديث العدم، فهذا الأصل يمكن البناء عليه في قواعد عدة من مثل أن الأصل في الراوي عدم ثبوت عدالته وضبطه حتى يثبت بيقين أو ظن راجح، وأن الأصل عدم اتصال الإسناد حتى يثبت.. وهكذا.

وتحت هذه القواعد قرائن نقدية عديدة يمكن استنباطها من تصريحات النقاد وتطبيقاتهم، وهي مستمدة من هذه الأصول الكبرى.

المبحث الثاني

خصائص الأصول النقدية

لهذه الأصول النقدية الكبرى خصائص تميزت بها؛ يمكن إجمالها بالتالي:

أولا: أنها ترتكز على العقل السليم والفطرة السوية، فهي أصول لا ينكرها العقلاء،

بل يوجبها النظر العقلي السليم، وهي من الضروريات العقلية المشتركة بين كافة العقلاء، والتي جبل الله عليها الفطر الإنسانية؛ ولا يخفى أن الأصول العقلية المشتركة بين العقلاء كافة جاءت الشريعة باعتبارها، والاحتجاج بها.

ثانيا: شمولها وإحاطتها بقواعد النقد وقرائنه، فهي أصول كبرى تندرج تحتها قواعد وقرائن النقد الحديثي المتنوعة كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ثالثا: موافقتها لتطبيقات المحدثين وأحكامهم، فهي من الأدلة القاطعة على التكامل في المنهج النقدي الموضوعي عند المحدثين بين النظرية والتطبيق، فكان منهج عامة المحدثين في هذا الباب وسطاً بين طرفين، سوى أفراد قلائل خالفوا هذا المنهج القويم؛ وكان الأمر كما قال ابن تيمية: «المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم، اعتقدوها حقا وهي باطل، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي فضل الله به بني آدم على غيرهم، وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث؛ تارة بعزل العقل عن محل ولايته، وتارة بمعارضة السنن به».[1]

رابعا: تورث اليقين بصحة النتائج التي توصل لها النقاد؛ بحيث يُسلم بها في بداهة العقول، ويتحاكم إليها العقلاء في النقد والنظر العقلي عند الاختلاف، «وبذلك يثبت الشرع يقينا، فيسلِّمون أنفسهم لخبر من يمتنع عليه الجهل والخطأ والكذب والتلبيس والتقصير في البيان»[2].

الفصل الثاني

الأصول النقدية الكبرى في النقد الحديثي

لا شك أن للنظر النقدي في أي علم من العلوم المختلفة أصوله وقواعده ومحدداته التي يمكن التحاكم إليها، ومن خلال التأمل في القواعد والقرائن النقدية التي بنى عليها المحدثون منهجهم النقدي يتبين أنها ترجع إلى أصول نقدية كبرى، غير أن هذه الأصول الكبرى وإن كانت تستند إلى العقل السليم والفطرة السوية كما سبق، إلا أن فروعها والقواعد المستنبطة

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٣٩).
(٢) آثار المعلمي (١١/ ٢/ ٣٥٨-٣٦٤) باختصار.

منها مستمدة من أقوال الخبراء في هذا العلم وتطبيقاتهم التي تواضع عليها أهل العلم نفسه، فصرحوا بها أو عملوا بموجبها، واتفقوا عليها بعد طول خبرة وكثرة مراس، وعند التمعن يتبين من خلال السبر أن هذه القواعد والقرائن النقدية عند المحدثين تدور على ثلاثة أصول كبرى تقتضيها العقول السليمة والفطر البشرية، وتنتظم تحتها أصول النقد الحديثي في باب الأصل في الخبر من حيث الثبوت وعدمه، وباب التعاضد والتقوية، وباب المعارضة، وهي كالتالي:

أولا: الأصل في الخبر العدم.

ثانيا: الخبر يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده.

ثالثا: الأدلة الصحيحة لا تتناقض.

وتحت هذه الأصول قواعد وقرائن نقدية عديدة يمكن استنباطها من تصريحات النقاد وتطبيقاتهم، وسأذكر هذه الأصول إجمالا وما يندرج تحتها بحسب ما يقتضيه المقام من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول

الأصل الأول: الأصل في الخبر العدم:

وهذا أصل مهم في النقد الحديثي يقتضيه العقل السليم في باب ثبوت الخبر بعامة، وهو في حديث النبي ﷺ آكد وأهم؛ إذ مبنى الرواية في أصلها على الاحتياط في نسبة الحديث إلى النبي ﷺ، وقد تواترت النصوص في وجوب التوقي والحذر في الرواية عنه ﷺ، وعليه بُني قانون الإسناد عند المحدثين، وبناء عليه فكل من نسب حديثا إلى النبي ﷺ فإنه يطالب بالدليل على صحة نسبته، إذ لا يكفي في الحديث إمكانية ثبوته، بل لا بد من رجحان ثبوته، والدليل المطالب به هنا هو الإسناد المقبول السالم من العلل، «فإن المكذوب من ذلك لا يحصيه أحد إلا الله تعالى؛ لأن الكذب يحدث شيئا فشيئا، ليس بمنزلة الصدق الموروث عن النبي ﷺ الذي لا يحدث بعده، وإنما يكون موجودا في زمنه ﷺ، وهو محفوظ محروس بنقل خلفاء الرسول وورثة الأنبياء»[1].

ومن أجل ذلك حرص المحدثون على الإسناد، ورحلوا في طلبه، ولم يكتفوا بذلك؛ بل

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٣٦٢).

فحصوه ونقدوا نقلته، كما قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١]، وهذا الأصل المهم تتفرع منه قواعد فرعية منها:

١- الأصل في الراوي عدم ثبوت عدالته وضبطه حتى يثبتا بيقين أو ظن راجح.

وهذه القاعدة تعود للأصل الأول؛ وبناء عليه فقد شدد النقاد في قبول الرواة، واشترطوا في الراوي أن يكون عدلا ضابطا حسن التلقي والحفظ والأداء[٢]، كل ذلك للاحتراز من كذبه أو خطئه حتى ينقل الخبر بلا تحريف أو تغيير؛ إذ مكمن الضعف والوهن في الحديث يعود إلى أحد أمرين: كذب الراوي أو خطئه، «فإن النقل إما أن يكون صدقا مطابقا للخبر، وإما أن يكون كذبا تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقا بلا ريب»[٣]، ولأجل ذلك قال عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث»[٤].

وقد حرص المحدثون على التأكد من عدالة الرواة وضبطهم، فلم يكتفوا بالعدالة الظاهرة، واستعملوا وسائل متعددة لاختبار ضبط الرواة، وتحديد مراتبهم، وهذا أمر في غاية الاحتياط والتثبت، « فالإنسان خلق ظلوما جهولا، فالأصل فيه عدم العلم وميله إلى ما يهواه»[٥]، «وأما قول من يقول: الأصل في المسلمين العدالة فهو باطل؛ بل الأصل في بني آدم الظلم والجهل كما قال تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ (الأحزاب)، ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان عن الظلم والجهل إلى العدل»[٦]، «وقول من قال: «الأصل في الناس: العدالة؛ كلام مستدرك بل العدالة طارئة متجددة، والأصل عدمها؛ فإن خلاف العدالة مستنده جهل الإنسان وظلمه، والإنسان خلق جهولا ظلوما؛ فالمؤمن يكمل بالعلم والعدل، وهما جماع الخير وغيره يبقى على الأصل، أي فليس الأصل في الناس العدالة ولا الغالب»[٧].

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).
(٢) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٠٤).
(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٤٧).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٩).
(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ٣٨).
(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥/ ٣٧٥).
(٧) بدائع الفوائد لابن القيم (٣/ ٢٧٣)، وانظر الإنصاف للمرداوي (١١/ ٢٨٢).

وهذا الأصل يدل على أهمية الاحتراز من أخطاء الرواة: فمن الأمور البدهية في العقل إمكانية وقوع الخطأ والسهو من البشر عموما، لا يستثنى من ذلك الرواة الثقات؛ إذ ليس من شرط الثقة أن لا يُخطئ أبدا، فالرواة غير معصومين من الخطأ والغلط، ولقد تنبه النقاد إلى حقيقة النقص البشري كما قال الإمام مسلم: «ليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل – إلا والغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[1].

ولذا فقد يحكم بعض النقاد بتوثيق الراوي، مع النص على خطئه في بعض الأحاديث المعينة، فهو ثقة مع الحكم على هذه الأحاديث التي أخطأ فيها بالضعف والنكارة، لا يجبر ذلك توثيقه في الجملة، إذ لا يلزم من ثقة الراوي سلامة حديثه كله من الخطأ، ولما كان وقوع الخطأ من الراوي الثقة محتملا فقد اتخذ النقاد وسائل دقيقة للوقوف على أخطاء الثقات واكتشاف العلل الخفية، وكان من أهم هذه الوسائل مقارنة المرويات، ومعرفة الاختلاف، وكشف التفرد إذ هو مظنة الغلط والوهم، «وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوء حفظ، فإنهم أيضا يضعفون من حديث الثقة الصدوق الضابط أشياء تبين لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلون بها، ويسمون هذا «علم علل الحديث»..، والناس في هذا الباب طرفان: طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله، لا يميز بين الصحيح والضعيف؛ فيشك في صحة أحاديث أو في القطع بها؛ مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به، وطرف ممن يدعي اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظا في حديث قد رواه ثقة، أو رأى حديثا بإسناد ظاهره الصحة؛ يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة، أو يجعله دليلا له في مسائل العلم، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط»[2]، وفي المقابل فإنه إذا كان النقص والخطأ من طبيعة البشر فإن هذا الخطأ – إن لم يكثر أو يفحش – لا يزيل الثقة عن مرتبته، كما قال محمد بن طاهر المقدسي: «فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو ترك حديث

(١) التمييز للإمام مسلم (ص ١٢٤).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٥٢).

من وهم في تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين»[1].

٢ – الأصل عدم اتصال الإسناد حتى يثبت: اشترط المحدثون لصحة الحديث شروطا منها: ثبوت اتصال السند إلى النبي، فالراوي عليه أن يبين ممن سمع الخبر، وكيفية سماعه، وقد كان التلميذ منهم يسأل شيخه عمن سمع الخبر، ويدقق في صيغ الأداء، ويطالبه بتسمية الوسائط إن سكت الشيخ عن ذكرها، وهكذا حتى ينتهي السند إلى النبي ﷺ؛ وهم مع ذلك ينظرون في إمكان السماع إن ادعاه الراوي، وهل يحتمل سنه الإدراك ؟، ومن ذلك أن محمداً بن إسحاق اجتمع بعبدالله بن زياد بن سمعان، فجعل ابن سمعان يقول: حدثنا مجاهد، فجعل ابن إسحاق يقول: تالله ما رأيت كاليوم قط، أنا أكبر منك، ما سمعت من مجاهد ولا رأيته»[2]، وقال أبو زرعة عن أحمد بن الخليل القومسي «كذاب، يكذب على من لقي، ويحدث عن من لم يلقه، ويحدث عن قوم قد ماتوا قبل أن يولد بنحو عشر سنين»[3].

وبالغوا في ذلك جدا حتى كان أحدهم يرحل إلى بلدان متعددة للتأكد من صحة سماع أحد الرواة أو معرفة الواسطة الساقطة في سند حديث واحد؛ إذ كان في هذا التدقيق والتحري احتياط من انقطاع ظاهر أو خفي في السند يؤدي إلى الأخذ عن راو (مجهول أو مسكوت عنه) غير ثقة أو لا تُعرف عدالته وضبطه، فلا سبيل للتأكد من عدالة النقلة وضبطهم إلا بمعرفتهم، ولا سبيل لمعرفتهم إلا بذكرهم كلهم بلا سقط أو تدليس أو إبهام، كما قال محمد بن يحيى الذهلي: «لا يجوز الاحتجاج إلا بالحديث الموصل غير المنقطع الذي ليس فيه رجل مجهول، ولا رجل مجروح»[4]، فكان من المعقول حينئذ اشتراط اتصال السند بالأدلة والقرائن، إذن فهذه القرينة تعود إلى قرينة ذكرتها آنفا وهي: الأصل في الراوي عدم ثبوت عدالته وضبطه حتى يثبتا، وللتأكد من ذلك كان لزاما على الراوي أن يبين وسائطه كلها إلى النبي ﷺ من غير سقط أو قطع في السند.

٣ – الأصل عدم سلامة الحديث من الشذوذ والعلة القادحة: ولذا اشترطوا في الحديث

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٨٥) نقلا عن ابن طاهر في كتابه الانتصار لإمامي الأمصار، والكتاب مفقود.

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/ ٣٥٢)، أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (٢/ ٤١٢).

(٣) أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي (٢/ ٧٣٢).

(٤) الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٠).

الصحيح أن لا يكون شاذا ولا معللا[١]، ومن أجل ذلك حرص المحدثون على التفتيش عن علل الحديث، فالحديث لا يستقيم فيه حسن الظن[٢]، لأن مبناه على الاحتياط والتوقي من الكذب والخطأ، وبناء عليه اشترطوا سلامته من الشذوذ والعلة، فلا بد من التفتيش عن دقائق العلل، ولذا قال ابن حجر: «أهل الحديث يشترطون في الحديث الذي اجتمعت فيه الأوصاف مزيد تفتيش حتى يغلب على الظن أنه سالم من الشذوذ والعلة»[٣]، ومن هنا علا وارتفع منهم من كان عالما بالعلل، ومن مشهور كلام عبدالرحمن بن مهدي: «لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي»[٤].

ومن فروع هذا الأصل أن الزيادة مظنة الخطأ: فالحديث إن اختلف الرواة في إسناده أو متنه، ولم يكن ثمة قرائن يُرجح بها، فمن نقص أقرب للصواب، لأنه باق على الأصل المتيقن، وهو عدم ثبوت الزيادة، وهذه مسألة مهمة في باب الاحتياط في الرواية وهي أن بعض الأئمة أجاز في الرواية: النقص من الحديث سندا، ومتنا – بما لا يحيل معناه – دون الزيادة فيه، كما قال مجاهد: «انقص من الحديث إن شئت، ولا تزد فيه»[٥]، وكذا قال يحيى بن معين: «إذا خفت أن تخطئ في الحديث فانقص منه ولا تزد فيه»[٦]، قال ابن رجب: «رخَّص طائفة في النقص في الحديث للشك فيه، دون الزيادة؛ منهم: مجاهد، وابن سيرين، وروي أيضاً عن مالك أنه كان يترك منه كل ما شك فيه[٧]، ولا شك أن الاحتياط في الرواية أن يقصر الإسناد عند الشك فيه، قال المعلمي: «وفي ثقات المحدثين من هو أبلغ تحرياً ولكنهم يعلمون أن الحجة إنما تقوم بالجزم، فكانوا يجزمون فيما لا يرون للشك فيه مدخلاً، ويقفون عن الجزم لأدنى احتمال»[٨].

(١) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٢).
(٢) كما سبق في قول عبدالرحمن بن مهدي: «خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم، والحديث». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٥).
(٣) النكت الوفية للبقاعي (١/ ٨٢).
(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٣٨٧).
(٥) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٥٤٣).
(٦) الكفاية للخطيب (ص ١٨٩).
(٧) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٥٠).
(٨) التنكيل (١/ ٢٤٢). وانظر التمييز لمسلم (ص ١٧٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم =

وهذا يرجع إلى أصل كبير سبق وهو أن الأصل في الحديث العدم: عدم الثبوت وعدم الرفع وعدم الوصل وعدم الزيادة، فلا ينسب إلى المصطفى ﷺ إلا ما جزم به الراوي وضبطه في روايته، أما لو شك الراوي في الرفع أو الوقف أو الزيادة فلا ينبغي له روايته إلا مع البيان.

قال البغوي: «كره قوم من الصحابة والتابعين إكثار الحديث عن النبي ﷺ خوفاً من الزيادة والنقصان، والغلط فيه، حتى إن من التابعين من كان يهاب رفع المرفوع فيوقفه على الصحابي، ويقول: الكذب عليه أهون من الكذب على رسول الله ﷺ..، وكل ذلك هيبة للحديث عن رسول الله ﷺ، وخوفاً من الوعيد»[1]، ولذا قال الشافعي عن شيخه مالك: «الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا، وكان مالك إذا شك في الحديث انخفض»[2]، قال ابن رجب: «وروي أيضا عن مالك أنه كان يترك منه كل ما شك فيه»[3]، وفي المقابل فقد اشتُهر أقوام بالزيادة في الحديث، وكان هذا من أسباب القدح بهم كما قال ابن عدي في الحسن بن علي بن شبيب المعمري: «رفع أحاديث وهي موقوفة وزاد في المتون أشياء ليس فيها..،، وهذا موجود في البغداديين خاصة وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم، فإنهم يرفعون الموقوف، ويوصلون المرسل، ويزيدون في الأسانيد، ولولا التطويل لذكرت شيئا من ذلك، والمعمري كما قال عبد الله بن أحمد: لا يتعمد الكذب، ولكن صحب قوما من البغداديين يزيدون ويوصلون»[4]، قال الذهبي تعليقا على ذلك: «بئست الخصال هذه، وبمثلها ينحط الثقة عن رتبة الاحتجاج به، فلو وقف المحدث المرفوع، أو أرسل المتصل لساغ له، كما قيل: أنقص من الحديث ولا تزد فيه»[5].

ومن فروع هذا الأصل أيضا: أن الخبر إذا لم يظهر إلا بعد عصر الرواية فهذه من القرائن على ضعفه، وكونه ليس محفوظا، فهو كذب أو خطأ من أحد رواته، وإلا فأين غاب عن

= (١/ ١٤٥، ٥/ ١٣١)، تهذيب الكمال للمزي (٨/١٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (١/ ٣٤٩، ٤/ ١٧٦).

(١) شرح السنة للبغوي (١/ ٢٥٥).

(٢) بيان خطأ من أخطأ على الشافعي للبيهقي (ص ١١٠).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٤٣٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ١٩٤)، وانظر أيضا في المصدر نفسه (٦/ ٥٤٣، ٧/ ١٩٥).

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/ ٥١٣)، وانظر المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٥٤٢)، الكفاية للخطيب (ص ١٨٩)، فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٥٢).

المحدثين في القرون الذهبية للسنة النبوية مع كثرة رحلاتهم وحرصهم على تتبع الأحاديث حتى الغرائب منها ؟!، فهذا مما يستحيل في العادة ولا تقبله العقول السليمة، وهذا يعود إلى أمر مهم وهو أن الله عز وجل حفظ السنة فلا يضيع شيء منها على الأمة كافة في عصر من العصور مما يجب على الأمة العمل به: وذلك أن حفظ السنة وتمحيصها واجب على الأمة، فأصول السنة مما يجب على الأمة تعلمه والعمل به محفوظة بحمد الله، «فنعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة، وقد يمكن أن يجهلها بعضهم»(١)، وقد هيأ المولى عز وجل لهذه الأمة أمناء يحفظون لها دينها، فكان من المحال أن يضيع أصل من أصول السنة النبوية، أو أن يتواطأ الرواة على كتمان ما يحتاجه المسلمون في عباداتهم وشعائرهم، «إذ لا يجوز التواطؤ على كتمان ما يحتاج إلى نقله ومعرفته؛ لجريان ذلك في القبح مجرى التواطؤ على نقل الكذب وفعل ما لا يحل»(٢)، وكما أنه يمتنع بمقتضى العقل تواطؤهم على الكذب؛ فكذلك يمتنع تواطؤهم على الكتمان، وكما أن الفطر فيها مانع من الكذب، ففيها داع إلى الإظهار والبيان(٣).

وبهذا يتبين أن «الخبر إذا روي في زمان قد استقرت فيه الأخبار، فإذا فتش عنه فلم يوجد في بطون الكتب، ولا في صدور الرجال علم بطلانه»(٤)، فالأمر كما قال البيهقي: «الأحاديث التي قد صحت أو وقعت بين الصحة والسقم؛ قد دُوِّنت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم؛ لضمان صاحب الشريعة حفظها، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مسلسلا بحدثنا أو بأخبرنا، وتبقى هذه الكرامة التي اختصت بها هذه الأمة إلى يوم القيامة شرفا لنبينا المصطفى ﷺ»(٥).

(١) الأم للشافعي (٧/ ٣٠٥).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ٣).
(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٧٦). وقد فنَّد ابن تيمية فرضية أن يكون شيء من أمور الدين لم ينقل، أو كتم لأهواء وأغراض، من أربعة وجوه، انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٢/ ٣٦١).
(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٤٧).
(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٣٢١).

ومما يُلحق بذلك من قرائن الإعلال أن «الأحاديث التي ظاهرها الصحة وهي صريحة في مسألة إن لم يحتج بها العلماء المتقدمون فالغالب أنها لا تصح، والإسناد الجديد في زمن متأخر إذا كان مغايرا للإسناد المعروف للمتن فالغالب أنه منكر، ومن ذلك أن الرواة في عصر الرواية يبحثون عن الأتم صورة ومعنى، فيستفاد من هذا أنه إذا اشتهر عندهم حديث بإسناد، ثم ظهر بعدهم بإسناد أتم منه، فلا يصح قبول ما ظهر متأخرا، فهو خطأ ولا بد»[1].

٤ – لا يلزم من إمكان صحة الحديث وكونه حقا في معناه ثبوته عن النبي ﷺ: فالعبرة بثبوت نسبته للنبي ﷺ، وكم ضعف النقاد من أحاديث؛ بل وصفوا بعضها بالكذب والاختلاق – وإن كانت مقبولة من حيث المعنى –؛ لكن لا تصح نسبتها للنبي ﷺ[2]، «فمن الواضح أن انتفاء الموانع الظاهرة،كمناقضة العقل الصريح ونحوه إنما يفيد إمكان الصحة، ثم يحتاج بعد ذلك إلى النظر في السند، والنظر في ذلك لا يقوم به إلا من كان له فهم ثاقب وحفظ واسع، ومعرفة تامة بالأسانيد والمتون وأحوال الرواة»[3]، يقول ابن تيمية: «ومن المعلوم أنه لو كان العقل يدل على ذلك باتفاق العقلاء، لم يجز أن يحكى عن الإنسان قول لم ينقله عنه أحد، ولهذا كان أهل الحديث يتحرون الصدق، حتى أن كثيرا من الكلام الذي هو في نفسه صدق وحق موافق للكتاب والسنة، يروى عن النبي ﷺ فيضعفونه أو يقولون: هو كذب عليه، لكونه لم يقله، أو لم يثبت عنه، وإن كان معناه حقا»[4].

وبعد أن تبين أن الأصل في الحديث العدم، وأن إمكان ثبوته لا يكفي في ثبوته بالفعل، كان لابد من أصل متمم له عند المحدثين وهو:

٥– لا يثبت الحديث إلا بشروط: وهذا يعني أن الخبر لا يثبت إلا بشروط يسلم بها العقل والفطرة السليمة، لأن الأصل فيه العدم، فكان لابد من شروط تنقله عن هذا الأصل، وقد توافق المحدثون – في الجملة – على شروط خمسة، هي محددات ثبوت الخبر عند ذوي العقول السليمة، وقد تمثلت هذه الشروط في تعريف الحديث الصحيح عندهم، وهو

(١) مقارنة المرويات د. إبراهيم اللاحم بتصرف واختصار (١/ ٢٩٨ – ٣٠٢، ٢/ ٢٠).
(٢) وكتب الموضوعات زاخرة بأحاديث صحيحة المعنى لكن لا تثبت عن النبي ﷺ مثل: « أدبني ربي فأحسن تأديبي» و«أنا أفصح من نطق بالضاد» و« الدنيا مزرعة الآخرة» و«الجزاء من جنس العمل» وغيرها.
(٣) الأنوار الكاشفة للمعلمي – باختصار – (ص ١١).
(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥ / ٣٩٠).

قانون نقدي لم يُنسج على منوال سابق، يُنبئ عن عبقرية فذة، فكان مثالا بديعا للمناهج النقدية في تحري الصحة، ومنارا يستضيء به الباحثون عن حقيقة الأخبار، وهذه الشروط التي اشترطها المحدثون لثبوت الحديث هي نتيجة للنظر المستند لخبرة طويلة في نقد الرواة وفحص المرويات، وهي شروط صارمة لا يفلت منها حديث ضعيف إلا عن وهم في التنظير أو تساهل في التطبيق، وهي تؤول للتحري عن عدالة الرواة وضبطهم للخبر، فالعقل يقضي بأن الخبر لا تقوم به الحجة ما لم يكن رواته يتصفون بالعدالة والضبط، وهذا يلزم منه معرفة جميع الرواة واتصافهم بهذين الوصفين، وأن يتصل الإسناد بالعدول الضابطين، إذ يترتب على سقوط إحدى الوسائط جهالة عدالة الراوي الساقط وضبطه، كما يلزم من ذلك التأكد من سلامة الإسناد من العلل الخفية التي تقدح في ضبط الرواة للخبر كما سمعوه.

وكما هو ظاهر فإن هذه الشروط التي توافق عليها المحدثون يقتضيها العقل الصحيح للتسليم بصحة الخبر، وغياب أحدها يورث الشك في الصحة ولا بد.

الأصل الثاني: الخبر يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده:

وهذا أصل مهم بُني عليه باب التعاضد والتقوية بالشواهد والمتابعات، استخدمه النقاد بكثرة لتقوية الخبر أو نفي التفرد عنه، وهذا مما يُسلم به العقل وتقتضيه الفطرة البشرية، وفي مقابل ذلك فإن الاختلاف بين الرواة أو التفرد بالخبر كما سيأتي مشعر بالضعف وعدم ضبط الرواة للخبر.

ولا يخفى أن الإنسان في مستقر العادة يزيد تصديقه للخبر كلما كثر الناقلون للخبر، والحديث الصحيح يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده، والحديث الضعيف – إن كان ضعفه مما ينجبر – يتقوى بمجيئه من طريق آخر مثله أو أقوى منه؛ ولم يكن في سنده أو متنه ما يستنكر، وقد يكون في المتابعات والشواهد قرائن تدل على أن الخبر محفوظ، وقد راعى النقاد ما دلت عليه العقل والفطر السليمة في باب التعاضد، «وذلك مصير منهم إلى أن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية»[1]، ومن ذلك «الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث،

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٩٩).

ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد – وهو ورود حديث آخر بنحوه – فيخرج بذلك عن أن يكون شاذا ومنكرا»[١].

ويندرج تحت هذا الأصل قواعد عديدة متفرعة عنه، ومنها:

١– إن الحديث المتواتر الذي رواه جماعة لا يقتضي العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب فإنه يفيد العلم بصدق الخبر: وذلك أن الرواة المخبرين بخبر إذا كثروا في جميع الطبقات مع تعدد مخارجهم فإنه يحصل العلم الذي لا يقبل التشكيك بخبرهم «والصحيح الذي عليه الجمهور: إن التواتر ليس له عدد محصور، والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل في القلب ضرورة، كما يحصل الشبع عقيب الأكل، والري عند الشرب، وليس لما يشبع كل واحد ويرويه قدر معين»[٢].

٢– قد يتواتر عند المحدثين ما لم يتواتر عند غيرهم: وهذا أمر ظاهر يقتضيه العقل، فالخبراء في الفن العالمون به، أعرف الناس بدقائقه، وأقدرهم على محاكمة تفاصيله وجزئياته، ولا يسع لغيرهم ممن لم يتأهل في هذا العلم إلا التسليم لهم، «فالخبر المستفيض الوارد من وجوه كثيرة لا مطعن فيها يفيد العلم النظري للمتبحر في هذا الشأن»[٣]، «وقد يتواتر عند أهل العلم بالشيء ما لا يتواتر عند غيرهم، وأهل العلم بالحديث أخص الناس بمعرفة ما جاء به الرسول، ومعرفة أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فإليهم المرجع في هذا الباب، لا إلى من هو أجنبي عن معرفته، ليس له معرفة بذلك»[٤]، «وإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق؛ كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم؛ فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ»[٥].

٣ – الترجيح بكثرة الرواة عند الاختلاف: من المستقر في منهج النقاد أن كثرة العدد مما يُرجح به عند الاختلاف، «وترجيح الأخبار إذا اختلفت بكثرة الرواة من الأمور المعروفة فيما

(١) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣١).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ٤٨ – ٥١) باختصار.
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٧٨).
(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٣٢).
(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/ ١٧).

بين أهل المعرفة بالحديث »[1]، فـ «العدد أولى بالحفظ من الواحد»[2]، فرواية الجماعة مقدمة على رواية الفرد في الجملة؛ لأن الخطأ إلى الفرد أقرب في العادة، وتفرد الراوي – وإن كان ثقة – مظنة لوهمه كما سبق، «ومعلوم أن الظن يقوى بعضه على بعض عند كثرة الأحوال والأمور المقوية لغلبته ، فصح بذلك تقوية أحد الخبرين على الآخر بوجه من الوجوه ، فتارة بكثرة الرواة ، وتارة بعدالتهم وشدة ضبطهم... ، ويرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين ، لأن الغلط عنهم والسهو أبعد ، وهو إلى الأقل أقرب»[3].

٤ – الخبر الضعيف يتقوى بكثرة الطرق والشواهد ما لم يكن منكرا أو يطعن في عدالة ناقليه: فالخبر يزداد قوة بكثرة المخبرين، والراوي الضعيف – إن لم يرو ما ينكر ولم يُطعن في عدالته – يزداد خبره قوة بالمتابعة إما عن شيخه أو من فوقه أو في أصل الخبر، ومن الضعيف ما يزول ضعفه إذا وجد له جابر من متابع أو شاهد ولم يشتد ضعفه، فليس كل الضعيف مطروحاً، والأمر كما قال الإمام أحمد: «الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر»[4]، وبهذا يتبين أن من الضعيف ما لا يزول ضعفه لشدة ضعفه وتقاعد الجابر عن جبره كما قال ابن الصلاح: « ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً»[5].

---

(١) المدخل إلى السنن للبيهقي (ص ٩٢).

(٢) اختلاف الحديث للشافعي (ص ١٧٧). وانظر الرسالة للشافعي (ص ٢٨٣).

(٣) الكفاية للخطيب (ص ٤٣٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره (ص ١٢٠).

(٥) انظر معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٣٤). وقد علق ابن حجر على ذلك بقوله: «لم يذكر للجابر ضابطا يعلم منه ما يصلح أن يكون جابرا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر، وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا، بل ذاك في الحسن الذاتي» النكت =

وهذا من الأمور المستقرة في الفطر والعقول السليمة عندما تتعدد جهات المخبرين وتتنوع، يقول ابن تيمية: «فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات وقد علم أن المخبَرين لم يتواطآ على اختلاقه، وعلم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقا بلا قصد؛ علم أنه صحيح..، وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافيا إما لإرساله وإما لضعف ناقله..، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ويقولون: إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره»[1].

وفي مقابل هذا الأصل الثاني، فإنه يستفاد منه بمفهوم المخالفة:

٥- لا يقبل التفرد بأصل ممن لا يحتمل تفرده به: ذلك أن جهود المحدثين كانت مركزة منذ وقت مبكر على حفظ السنن التي يتدين بها المسلمون في عباداتهم، فكانوا حريصين أشد الحرص على جمعها وتدوينها وتصنيفها ونشرها حتى استفاض واشتهر أكثرها، فاعتنوا بها عناية ظاهرة ودققوا في فحص أسانيدها وضبط ألفاظها، وألفت فيها الصحاح والجوامع والسنن وغيرها، «وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة، ومنه قول ابن المبارك: العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا، يعني المشهور، وقال مالك بن أنس: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس، وقال أحمد: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب، ما أقل الفقه فيهم»[2]، فكان الأمر كما قال أبو داود عن سننه: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث؛ إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير؛ فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبا شاذا، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد»[3]، بحيث يبعد في العقل والعادة – لعموم البلوى بها وحاجة الكافة لها وتوفر الهمم والدواعي على نقلها

= على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤٠٩).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٤٧ – ٣٥٢).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٢١)، وانظر نصوص الأئمة في الجامع للخطيب (٢/ ١٠٠)، الكفاية له أيضا (ص ١٤٠).

(٣) رسالة أبي داود لأهل مكة وغيرهم في وصف سننه (ص ٢٩).

– أن ينفرد ببعضها من لا يحتمل منه التفرد، كما يستحيل أن يتواطأ الرواة على كتمانها، فلا يسوغ والحالة هذه تفرد راو بها، أو أن تظهر في زمن متأخر، ومحال في العقل والشرع أن ينفرد بها من لا تقوم به الحجة، وبناء عليه فقد كان من المنطقي بعد ذلك أن يُتشدد في نقدها وصيانتها من أن يُضاف لها ما لا يصح، ومن ذلك أن ينفرد من لا يُحتمل منه التفرد بسنة من السنن، أو ينفرد الراوي وإن كان ثقة حافظا بأصل لا يُحتمل فيه التفرد إلا في نطاق محدود في الطبقات العليا من الرواة بضوابط مشددة[١]، ولذا قال الترمذي: «ورب حديث استغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه»[٢].

وقد كان النقاد يحكمون على كثير من هذه الروايات بالشذوذ والنكارة بعد ملاحظة القرائن المحتفة بها، ولا سيما إن وقع في عصر انتشار السنة والرحلة في طلب الحديث، وكانوا كثيرا ما يطرحون تساؤلهم المنطقي على الراوي المنفرد بأن أصحاب شيخه متوافرون فلِمَ لمْ يرووا ما روى ؟ وأين كانوا عنه ؟! وكيف تغيب هذه الفائدة عن أقرانه ؟! وما سبب تفرده ؟

يقول المعلمي: «وكثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين:

الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

الثانية: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب.

ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه؛ لظهور براءة من فوقه عنها، وفي الحال الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟ فيتهم بسرقة الحديث كما قال ابن نمير في أبي هشام الرفاعي: كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب»[٣].

ومن ذلك أن صالح بن محمد المعروف بجزرة قال في عبد الرحمن بن أبي الزناد: «تكلم فيه مالك بن أنس بسبب روايته كتاب السبعة – يعني الفقهاء – عن أبيه، وقال: أين كنا نحن من هذا ؟!»[٤]، ولما سئل يحيى بن معين عن حديث يرويه يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، فقال: «لا نعلم أحدا يرويه إلا يحيى بن آدم، وهذا وهم، لو كان هذا هكذا لحدث به

(١) انظر الموقظة للذهبي (ص ٧٧).

(٢) علل الترمذي الصغير – الملحق بآخر الجامع – (٦/ ٢٥٥)، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٢).

(٣) التنكيل للمعلمي (١/ ٢٩٣).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب (١١/ ٤٩٤)، تهذيب الكمال للمزي (١٧/ ١٠٠).

الناس جميعا عن سفيان، ولكنه حديث منكر»[1]، ولما أعل أبو حاتم ما رواه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في اليمين والشاهد، قيل له: ربيعة ثقة، قال: «أجل هكذا هو، ولكن لم نر أن يتبعه متابع على روايته، وقد روى عن سهيل جماعة كثيرة؛ ليس عند أحد منهم هذا الحديث»، ولما قيل له: أليس تقول بخبر الواحد؟ قال: «أجل، غير أني لا أدري لهذا الحديث أصلا عن أبي هريرة أعتبر به، وهذا أصل من الأصول لم يتابع عليه ربيعة»[2].

لا ريب أن هذه قرينة ظاهرة على وقوع خطأ ووهم في كثير من روايات الغرائب والأفراد.

الأصل الثالث: الأدلة الصحيحة لا تتناقض[3]:

وهذا أصل عظيم بُني عليه باب المعارضة في النقد الحديثي، فالأدلة الصحيحة تتعاون وتتعاضد لا تتناقض ولا تضطرب في نفس الأمر، وتناقضها ممتنع في ضرورة العقل، لأنها وحي يستحيل أن يتطرق إليه الكذب أو الخطأ في خبره، وما يقع في الأخبار الصحيحة غير المنسوخة من التعارض فهو في الظاهر لا في نفس الأمر، وإن قُدِّر وقوع تعارض حقيقي فهذا دليل على خطأ أحدها أو كذبه، «ومن المعلوم أن أخبار الصادقين وشهاداتهم وإثباتاتهم تتعاون وتتعاضد وتتناصر وتتساعد، لا تناقض ولا تعارض، وإن قدر أن أحدهم يغلط خطأ

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٣٤٦).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ٢٣٨)، وانظر أمثلة لذلك في نفس المصدر (٢/ ١١١، ٣/ ٣٠٣، ٦/ ٤٨١- ٥١٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٥٢)، الضعفاء الكبير للعقيلي (١/ ٣١٣، ٢/ ٣٥١، ٤/ ٤٤٣).

(٣) هناك جهود لبعض المعاصرين في بيان منهج المحدثين في نقد المتن، انظر مثلا د. مسفر الدميني، مقاييس نقد متون السنة، ود. محمد الجوابي، جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، وغيرها، وهذه مسألة شائكة، وبعض المقاييس تحتاج إلى تحرير لكن أنبه على أمر مهم وهو أن النظر في أحاديث الرواة واستقامتها سابق عند النقاد الحكم على الرواة، وعليه فالحكم على الرجال ثمرة النظر في أحاديثهم، فلا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ كما قال أمير المؤمنين في الحديث شعبة بن الحجاج، انظر الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (١/ ١٥١)، والكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ١٤١).

ولذا يقول المعلمي: «ولما كان الأئمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في أحاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل» آثار المعلمي (١٢/ ٣٦١)، وقال: «وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي». آثار المعلمي (١٠/ ١١٤).

وفي هذا جواب لمن اعتقد أن النقاد إنما كانوا ينقدون الأسانيد دون المتون، والحقيقة أنك لن تجد متنا منكرا إلا وفي سنده مجروح أو خلل – كما ذكر المعلمي آنفا –، ومن أسبب جرحه روايته لهذا المتن المنكر.

أو يكذب أحيانا، فلا بد أن يظهر خطأه وكذبه، وهذا ما استقراه الناس في أحاديث المحدثين للأحاديث النبوية، لا يعرف أن أحداً منهم غلط أو كذب، إلا وظهر لأهل صناعته كذبه أو خطأه»[١]، وبهذا يتبين أن الأدلة الصحيحة مؤتلفة لا تتعارض في الحقيقة، وإنما التعارض متوهم، «وأن ما جاء به الكتاب والسنة هو الحق المحض الذي تدل عليه المعقولات الصريحة، وأن صريح المعقول موافق لصحيح المنقول، وأنه يمتنع تعارض الأدلة القطعية؛ فلا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيان سواء أكانا عقليين أو سمعيين، أو كان أحدهما عقليا والآخر سمعيا؛ وأنها متوافقة متناصرة متعاضدة، فالعقل يدل على صحة السمع، والسمع يبين صحة العقل، وأن من سلك أحدهما أفضى به إلى الآخر»[٢].

وهذا الأصل ينتظم تحته فروع مهمة، منها:

١ – إنّ السنة لا تعارض القرآن الكريم: فالوحي يؤيد بعضه بعضا، ولا يمكن حصول تعارض حقيقي، وإن قُدِّر وجود شيء من ذلك فهذا دليل على خلل في الحديث ووهم من الرواة، فالأمر كما قال الشافعي: «ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن»[٣]، «فما خالف القرآن فليس عن رسول الله ﷺ وإن جاءت به الرواية»[٤]، ويعلل هذا الأمر ابن خزيمة بقوله: «إذ العلم محيط أن النبي ﷺ لا يقول خلاف الكتاب، ولا يكون الكتاب خلاف الثابت عنه، ولكن قد يكون لفظ الكتاب لفظا عاما مراده خاص، وقد يكون خبر النبي ﷺ لفظه لفظ عام، مراده خاص»[٥].

وهذا هو منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، «فهم إنما كانوا يقضون بالكتاب أولا؛ لأن السنة لا تنسخ الكتاب، فلا يكون في القرآن شيء منسوخ بالسنة، بل إن كان فيه منسوخ كان في القرآن ناسخه، فلا يقدم غير القرآن عليه، ثم إذا لم يجد ذلك طلبه في السنة، ولا يكون في السنة شيء منسوخ إلا والسنة نسخته، لا ينسخ السنة إجماع ولا غيره، ولا تعارض السنة بإجماع»[٦].

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٨٣).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٢٤٥) باختصار.
(٣) الأم للشافعي (٧/ ٣٠٤).
(٤) الأم للشافعي (٧/ ٣٥٨).
(٥) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥١٨).
(٦) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٠٢).

يقول ابن القيم: «ونحن نقول قولا كليا نشهد الله تعالى عليه وملائكته أنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولا ما يخالف العقل الصريح، بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله، وكل حديثٍ رده من رد الحديث لزعمه أنه يخالف القرآن فهو موافق للقرآن مطابق له»[١].

٢- السنة النبوية لا يناقض بعضها بعضا: وذلك أنها خرجت من مشكاة النبوية، وما كان من الوحي فسبيله الاتفاق لا الاختلاف، وعند التأمل في الأخبار التي يزعم تناقضها كانت النتيجة كما أعلنها الشافعي: «لم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة»[٢]، وذلك أن «النصوص لا تتعارض في نفس الأمر، إلا في الأمر والنهي، إذا كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً، وأما الأخبار فلا يجوز تعارضها.

وأما إذا قدر أن الإنسان تعارض عنده خبران أو أمران: عام وخاص، وقدم الخاص على العام، فإنه يعلم أن ذلك ليس يتعارض في نفس الأمر، وأن المعنى الخاص لم يدخل في إرادة المتكلم باللفظ العام، فالدليل الخاص يبين ما لم يرد باللفظ العام»[٣]، وقد اجتهد أئمة المحدثين في دفع ما ظاهره التعارض من الأحاديث؛ «فلا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة، وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا»[٤].

٣- أن الأمة لا تُجمع على خلاف حديث صحيح صريح سالم من معارضة مثله: وعليه فما عملت الأمة بخلافه فهو منسوخ بنص آخر أو معلٌ بعلة خفية تقدح في صحته، لأن السنة محفوظة، ومحال في العقل أن تجتمع الأمة كلها على خلاف سنة نبيها الذي آمنت به واتبعته، أو أن تتواطأ على كتمانها، «وذلك لأن الإجماع إذا خالفه نص فلا بد أن يكون

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٤ / ١٦٣٨).
(٢) الرسالة للشافعي (ص ٢١٦).
(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥ / ٢٣١).
(٤) زاد المعاد لابن القيم (٤ / ١٣٧).

مع الإجماع نص معروف به أن ذلك منسوخ، فأما أن يكون النص المحكم قد ضيعته الأمة وحفظت النص المنسوخ فهذا لا يوجد قط، وهو نسبة الأمة إلى حفظ ما نهيت عن اتباعه، وإضاعة ما أمرت باتباعه، وهي معصومة عن ذلك، ومعرفة الإجماع قد تتعذر كثيرا أو غالبا، فمن ذا الذي يحيط بأقوال المجتهدين؟ بخلاف النصوص فإن معرفتها ممكنة متيسرة»[١].

وقد ضرب الإمام مسلم مثالا على «رواية فاسدة بلا عاضد لها في شيء من الروايات عن رسول الله ﷺ، واتفق العلماء على القول بخلافها»، ثم قال: «فقد تواطأت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء الأمصار أن إدراك الحج هو أن يطأ المرء عرفات مع الناس، أو بعد ذلك إلى قرب الصبح من ليلة الفجر، فإن أدركه الصبح ولما يدخل عرفات قبل ذلك، فقد فاته الحج، ولا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، ودل بما ذكرنا من تواطؤ الأخبار واتفاق العلماء على ما وصفنا أن رواية ابن إسحاق التي رواها فجعل إدراك الحج فيها إلى بعد الصبح قبل طلوع الشمس رواية ساقطة، وحديث مطرح؛ إذ لو كان محفوظا وقولا مقولا يمثل سائر الموجبات لم يذهب عن جميعهم»[٢].

ويتنبه إلى أنه لا ينبغي المسارعة بادعاء معارضة السنة للإجماع أو دعوى النسخ «فأما إذا وُجد في الكتاب والسنة ما يخالفه، فإن ذلك دليل على عدم الإجماع، وأن هناك مخالفا لم يبلغنا قوله»[٣]، ومن خلال الاستقراء والتتبع يُعلم يقينا استحالة أن تجمع الأمة على خلاف حديث صحيح أو تترك العمل به إلا أن يكون منسوخا «فلا يعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه[٤]، ولذا كان من المهم بالنسبة للناقد معرفة ما عليه العمل من الحديث للتحري عن علل الأخبار التي ظاهرها الصحة، ولفهم الحديث فهما صحيحا لا يشذ به عن الأمة، «وهذا ما لا يختلف فيه، فعليك من الحديث بما تعرف العامة وإياك والشاذ منه..، والرواية تزداد كثرة ويخرج منها ما لا يعرف، ولا يعرفه أهل الفقه، ولا يوافق الكتاب ولا السنة، فإياك وشاذ الحديث، وعليك بما عليه الجماعة من

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٠١)، وانظر المصدر نفسه (١٩/ ٢٦٧).
(٢) التمييز للإمام مسلم (ص ٢٠١)، وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٣٢٩).
(٣) آثار المعلمي (٥/ ٢/ ٣٧).
(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ١٥٠).

الحديث، وما يعرفه الفقهاء، وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك»[١].

وقد حرص أئمة الحديث على بيان ما عليه العمل في مصنفاتهم، فاستفادوا من فقه الحديث وفهم معانيه ومذاهب الصحابة في نقد الحديث وكشف علله، وقد عد الخطيب من المرجحات: أن يطابق أحد المتعارضين عمل الأمة بموجبه ، لجواز أن تكون عملت بذلك لأجله ، ولم تعمل بموجب الآخر لعلة فيه[٢].

٤- السنة الصحيحة لا تعارض العقل الصريح: فالسنة لا تأتي أبدا بما يخالف العقل الصريح مما يمتنع في العقل ويحكم ببطلانه، بل تأتي بما تجيزه العقول، وقد تحتار به؛ إذ أن الله عز وجل جعل للعقل حدا ينتهي إليه «فإن الرسل لم يخبروا بمحالات العقل، وإنما يخبرون بمجازات العقول، وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل، بل تخبر بما لا يعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته»[٣]، والرسول ﷺ أكمل الناس معرفة وخبرة وعقلاً باتفاق من آمن به ومن كفر، «وإذا كان كذلك امتنع في صريح العقل أن من يريد أن الناس يصدقونه ويطيعونه، يذكر لهم ما يوجب في صريح العقل تكذيبه ومعصيته، والقدح فيما جاء به ومعارضته»[٤]، ومتى وجد حديث يعارض العقل الصريح الذي لا يختلف فيه العقلاء، ففيه علة ولا بد، «فلا يعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع»[٥].

والقياس الصحيح لا يخالف النص الصحيح، وذلك لأن «القياس الصحيح من باب العدل؛ فإنه تسوية بين المتماثلين وتفريق بين المختلفين، ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص، ولا يوجد نص يخالف قياسا صحيحا، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح، ومن كان متبحرا في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة»[٦].

---

(١) الرد على سير الأوزاعي للقاضي يعقوب بن إبراهيم (ص ٣١)، وانظر الأم للشافعي (٧/ ٣٥٨).
(٢) الكفاية للخطيب (ص ٤٣٦).
(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٢/ ٣١٤).
(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٨٥).
(٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١/ ١٥٠).
(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٢٨٨).

وإذ قد تبين هذا الأصل؛ فإنه ليس من المنهج العلمي الذي يقتضيه العقل نفسه أن تعارض النصوص بمجرد العقل، وهو الفرع التالي:

٥- الأحاديث الصحيحة لا تعارض بمجرد العقل: لم يكن من منهج النقاد معارضة النصوص بعقولهم المجردة، لأنهم على يقين بأن الشارع الحكيم لا يأتي بما تحيله العقول، والنقل الصحيح لا يناقض العقل الصريح كما سبق، «وهذه حال المؤمنين للرسول ﷺ، الذين علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به، يعلمون من حيث الجملة أن ما ناقض خبره فهو باطل، وأنه لا يجوز أن يعارض خبره دليل صحيح: لا عقلي ولا سمعي»[١]، والمسلمون مجمعون على أن الواجب التسليم للنصوص وعدم معارضتها بالعقول؛ إذ العقول متفاوتة، ومشاربها مختلفة، وتخضع للأهواء، ولها حد تنتهي إليه «ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص»[٢].

٦- الاستشكال لا يستلزم البطلان: إن محدودية علم الإنسان وقصور عقله من الأمور البدهية، فالعالم قد تغيب عنه بعض المعارف، فيستشكل بعض الأحاديث التي لم يفهمها على وجهها، أو غاب عنه بيانها، وهذا أمر طبيعي ما لم يصل إلى حد التكذيب والإبطال، «والناس تختلف مداركهم وأفهامهم وآراؤهم، ولا سيما في ما يتعلق بالأمور الدينية والغيبية؛ لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرا من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، وبهذا يتبين أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوا، وإنما هو أمر مقصود شرعا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات»[٣].

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥ / ٢٥٥).
(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥ / ٢٤٤).
(٣) الأنوار الكاشفة للمعلمي(ص ٢٢٣).

وقد كان بعض الصحابة يستشكلون بعض الأحاديث، استشكال مسترشد، لا معارضة دافع طاعن، فيسألون عنها النبي ﷺ، كما أن بعض الآيات تُشكل عليهم فيسألون عنها النبي ﷺ، فيبينها لهم، ولكنهم لم يكونوا يعارضون النصوص بعقولهم، وفرق بين استشكال المؤمن المعظِّم، ومعارضة المعاند المكذب، وفي هذا رد على من زعم أن بعض الصحابة عارضوا الأحاديث بعقولهم، وقد استوفى ابن تيمية الرد عليهم، ومن ذلك قوله: «فإن قيل: فما ذكرتموه قد يشعر بأنه ليس لأحد أن يعارض حديثا، ولا يستشكل معناه، وقد كان الصحابة يفعلون ذلك..، قيل: لم يكن في الصحابة من يقول: إن عقله مقدم على نص الرسول، وإنما كان يشكل على أحدهم قوله فيسأل عما يزيل شبهته، فيتبين له أن النص لا شبهة فيه..، ولم ننكر أنهم كانوا يعارضون نصا بنص آخر، وإنما أنكرنا معارضة النصوص بمجرد عقلهم»[1]، وبهذا يتبين أن الاستشكال لا يستلزم البطلان، بدليل استشكال كثير من الناس كثيرا من آيات القرآن كما سبق، وهذا الاستشكال والسؤال عنه ليس منهيا عنه «وقد كان الصحابة يسألون رسول الله ﷺ، ويسأل بعضهم بعضاً، عن أدنى شبهة تعرض في خطابه وخبره»[2]، لكن الخطير في الأمر حينما تعارض النصوص بشبهات عقلية بقصد الطعن بها، أو الإطاحة بحجية السنة النبوية، وغاية هذه الشبهات العقلية الاستشكال والاستبعاد العقلي، وهذه آفة كثير من محاولي النقد كما قال العلامة المعلمي: «فقد عرفنا من محاولي النقد أنهم كثيرا ما يدَّعون القطع حيث لا قطع، ويدَّعون قطعا يُكذبه القرآن، ويقيمون الاستبعاد مقام القطع؛ مع أن الاستبعاد كثيرا ما ينشأ عن جهل بالدين، وجهل بطبيعته، وجهل بما كان عليه الحال في العهد النبوي، وكثيرا ما يسيئون فهم النصوص»[3]، فالواجب على من أشكل عليه نص من القرآن أو السنة أن يطلب البيان وحل الإشكال فيهما، وقد عُني المحدثون بمختلف الحديث ومشكله، ووضعوا له قواعد خاصة، يمكن اللجوء إليها للجمع بين المختلف، وحل المشكل، والباحث عن الحق متى ما استفرغ وسعه وأخلص نيته وتحرى إصابة الحق فتح الله له أبواب العلم

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥ / ٢٢٨).
(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧ / ٤٦).
(٣) آثار المعلمي (١٢ / ٣٦١).

وسدده، وأعانه ووفقه، ويسر له حل الإشكالات، وكشف الشبهات، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن تلخيص أبرز نتائجه كالتالي:

١ – إن عامة قواعد النقد الحديثي وقرائنه تعود إلى أصول نقدية كبرى، والسمة المشتركة بينها أنها مرتكزات عقلية، يُسلم بها العقلاء كافة.

٢ – هذه الأصول النقدية الكبرى تقتضيها العقول السليمة والفطر البشرية، وتنتظم تحتها قواعد كثيرة في النقد الحديثي في باب الثبوت وعدمه، وباب التعاضد والتقوية، وباب المعارضة.

٣ – الأصل في الخبر العدم؛ وهذا أصل مهم بُني عليه باب الثبوت، إذ مبنى الرواية في أصلها على الاحتياط والتوقي، والأصل في الحديث العدم: عدم الثبوت وعدم الرفع وعدم الوصل وعدم الزيادة، والأصل في الراوي عدم ثبوت عدالته وضبطه حتى يثبتا.

٤ – الخبر يزداد قوة بتعدد طرقه وشواهده، وهذا أصل مهم بُني عليه باب التعاضد والتقوية بالشواهد والمتابعات، استخدمه النقاد بكثرة لتقوية الخبر أو نفي التفرد عنه، وهو مما يُسلم به العقل وتقتضيه الفطرة البشرية.

٥ – الأدلة الصحيحة لا تتناقض، وهذا أصل عظيم بُني عليه باب المعارضة في النقد الحديثي، فالأدلة الصحيحة تتعاون وتتعاضد، وتناقضها ممتنع في ضرورة العقل، لأنها وحي يستحيل أن يتطرق إليه الكذب أو الخطأ في خبره، وما يقع في الأخبار الصحيحة غير المنسوخة من التعارض فهو في الظاهر لا في نفس الأمر.

٦ – استشكال الحديث لا يستلزم بطلانه، فمحدودية علم الإنسان وقصور عقله من الأمور البدهية، والعالم قد تغيب عنه بعض المعارف، فيستشكل بعض الأحاديث التي لم يفهمها على وجهها، وهذا أمر طبيعي ما لم يصل إلى حد التكذيب والإبطال.

ويؤكد البحث على أهمية دراسة الأصول النقدية الكبرى التي ارتكز عليها منهج النقد عند المحدثين، وعلاقتها الوثيقة بقواعد النقد الحديثي وقرائنه، وينبه إلى التكامل في المنهج النقدي عند المحدثين بين النظرية والتطبيق في مراعاة الأصول النقدية، ويوصى بربط أحكام النقاد وتطبيقاتهم بهذه الأصول، ودراسة مدى تأثيرها في علوم الحديث وأنواعه.

المصادر والمراجع

١. آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي، ت/ مجموعة من الباحثين بإدارة علي العمران، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٣٤ هـ.

٢. أجوبة أبي زرعة الرازي على أسئلة البرذعي، أبو زرعة الرازي، ت/ سعدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٣. أدب الإملاء والإستملاء، عبدالكريم السمعاني، ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠١ هـ.

٤. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، ط ١، ١٤١٠ هـ.

٥. الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء على السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة، عبدالرحمن المعلمي، المطبعة السلفية، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

٦. بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧. بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، أحمد بن الحسين البيهقي، ت/ د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٢ هـ.

٨. تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، يحيى بن معين، ت/ د.أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٩. التمييز، مسلم بن الحجاج،ت/محمد الأعظمي، مكتبة الكوثر،ط٣، ١٤١٠ هـ.

١٠. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبدالرحمن المعلمي، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.

١١. تهذيب التهذيب،أحمد بن علي بن حجر، مطبعة دائرة المعارف،ط ١، ١٣٢٦هـ.

١٢. التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، محمد بن إسحاق بن خزيمة، ت/عبدالعزيز الشهوان، مكتبة الرشد، ط٥، ١٤١٤هـ.

١٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبدالرحمن المزي، ت/ بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٠ هـ.

١٤. الجرح والتعديل، عبدالرحمن بن أبي حاتم، دائرة المعارف، ط ١، ١٢٧١هـ.

١٥. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، ت/ محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١ هـ.

١٦. الرد على سير الأوزاعي، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، ت/أبو الوفاء الأفغاني، إحياء المعارف، ط ١.
١٧. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي،ت/ أحمد شاكر، مكتبة الحلبي بمصر.
١٨. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، سليمان بن الأشعث السجستاني،ت /محمد الصباغ، دار العربية، ط ١.
١٩. زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥ هـ.
٢٠. ٢٠.سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت/بشار عواد، دار الغرب، ط ١، ١٩٩٨م.
٢١. شرح علل الترمذي، عبدالرحمن ابن رجب، ت/ نور الدين عتر، دار العطاء، ط ١، ١٤٢١هـ.
٢٢. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، ت/ عبدالمعطي قلعجي، المكتبة العلمية، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
٢٣. العلل، عبدالرحمن بن أبي حاتم، ت/مجموعة من الباحثين بإشراف سعد الحميد، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٤. العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره، أحمد بن حنبل، ت/صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٠٩هـ.
٢٥. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.
٢٦. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت/ علي حسين علي، مكتبة السنة، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٢٧. الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، ت/ عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض، الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢٨. الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت/ إبراهيم حمدي، المكتبة العلمية، ط ١.
٢٩. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، ت/ عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٤١٦ هـ.
٣٠. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية،

ت/الحسن العلوي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ.
٣١. مسند الإمام أحمد، أحمد بن حنبل، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
٣٢. المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل – صحيح مسلم –، مسلم بن الحجاج، ت/محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ.
٣٣. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان ابن الصلاح، ت/نورالدين عتر، دار الفكر، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣٤. مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣٣هـ.
٣٥. الموقظة، محمد بن أحمد الذهبي، ت/عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٤١٢هـ.
٣٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر، ت/د. ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان، ط٢، ١٤٢٤هـ.

References

1-Ābn Abī Ḥātm, ‘Bd Ar Rḥmn Ibn Muḥammad, Thqyq: Al M‘lmī ‘Abdulraḥmān , Al Jrḥ Wātt‘dyl, Mjls Dā’rt Al M‘ārf Al ‘Thmānyt, Ḥydr Abād, Al Hnd,T1,1371h.

2-Ābn Abī Ḥātm, ‘Bd Ar Rḥmn Ibn Muḥammad. Thqyq: Al Ḥmyd S‘d, ‘Ll Al Ḥdyth, Mṭāb‘ Al Ḥmyḏī, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt, T1,1427h.

3-Ābn Al Qym, Muḥammad Ibn Abī Bkr, Thqyq: Al Arn’wṭ Sh‘yb, Zād Al M‘ād Fī Hdī Khyr Al ‘Bād, M’sst Ar Rsālt, Byrwt, Lbnān,T27,1415h.

4-Ābn Al Qym, Muḥammad Ibn Abī Bkr, Thqyq: Al ‘Lwy Al Ḥsn, Mkhtṣr Aṣ Ṣwā‘q Al Mrslt ‘Lá Al Jhmyt Wālm‘ṭlt, Dār As Slf, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1425h.

5-Ābn Al Qym, Muḥammad Ibn Abī Bkr, Thqyq: Al Iskndrānī Muḥammad, Bdā’‘ Al Fwā’d, Dār Al Ktāb Al ‘Rbī, Byrwt, Lbnān,T2,1419h.

6-Ābn Tymyt, Aḥmd Ibn ‘Bd Al Ḥlym, Thqyq: Rshād Muḥammad, Dr’ T‘ārḍ Al ‘Ql Wānnql, Jām‘t Al Imām Muḥammad Ibn S‘wd, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T2,1411h.

7-Ābn Tymyt, Aḥmd Ibn ‘Bd Al Ḥlym, Thqyq: Qāsm ‘Abdulraḥmān, Mjmw‘ Ftāwá Shykh Al Islām Ibn Tymyt, Mjm‘ King Fahad, Al Mdynt Al Mnwrt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T5,1416h

8-Ābn Ḥjr, Aḥmd Ibn ‘Ly, T/hdhyb At T/hdhyb, Dā’rt Al M‘ārf, Al Hnd,T1,1326h.

9-Ābn Ḫjr, Aḫmd Ibn ‘Ly, Ftẖ Al Bārī Bshrẖ Sẖyẖ Al Bkhārī, Dār Al M‘rft, Byrwt, Lbnān,T1,1379h.

10-Ibn Ḫjr, Aḫmd Ibn ‘Lī, Tẖqyq: Al Mdkhlī Rby‘ Ibn Hādī, An Nkt ‘Lá Ktāb Ibn As̱ S̱lāẖ, ‘Mādt Al Bẖth Al ‘Lmī Bāljām‘t Al Islāmyt, Al Mdynt Al Mnwrt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1404h.

11-Ibn Khzymt, Muẖammad Ibn Isẖāq, Tẖqyq: Ash Shhwān ‘Bdāl‘zyz, At Twẖyd, Library Ar Rshd, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T5,1414h.

12-Ibn Rjb, ‘Bd Ar Rẖmn Ibn Aḫmd, Tẖqyq: S‘yd Hmām ‘Bd Ar Rẖym, Shrẖ ‘Ll At Trmdhī, Library Al Mnār, Az Zrqā’, Al Ardn,T1,1424h.

13-Ibn As̱ S̱lāẖ, ‘Thmān, Tẖqyq: ‘Tr Nwr Ad Dyn, M‘rft Anwā‘ ‘Lwm Al Ḫdyth, Dār Al Fkr, Byrwt, Lbnān,T1,1406h.

14- Ibn ‘Dī, ‘Bd Al Lh, Tẖqyq: ‘Bd Al Mwjwd ‘Ādl, Al Kāml Fī Ḍ‘fā’ Ar Rjāl, Dār Al Ktb Al ‘Lmyt, Byrwt, Lbnān,T1,1418h.

15-Ḫnbl, Aḫmd Ibn Mḫmd, Tẖqyq: As Sāmrā’y S̱bẖy, Al ‘Ll Wm‘rft Ar Rjāl L’ẖmd, Rwāyt Al Mrwdhī Wghyrh, Library Al M‘ārf, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1409h.

16-Ḫnbl, Aḫmd Ibn Mḫmd, Tẖqyq: Al Arn’wṯ Sh‘yb, Al Msnd, M’sst Ar Rsālt, Byrwt, Lbnān,T1,1421h.

17-Al Ans̱āry, Abū Ywsf Y‘qwb, Tẖqyq: Al Afghāny Abū Al Wfā’, Ar Rd ‘Lá Syr Al Awzā‘y, Iẖyā’ Al ‘Lwm, Al Hnd,T1, (b-t).

18-Al Byhqy, Aḫmd Ibn Al Ḫsyn, Tẖqyq: Ad D‘ys Nāyfh, Byān Khṯ’ Mn Akhṯ’ ‘Lá Ash Shāf‘y, M’sst Ar Rsālt Byrwt Lbnān,T1,1402h.

19-At Trmdhy, Muḥammad Ibn ‘Ysá, Tḥqyq: ‘Wād Bshār, Snn At Trmdhy, Dār Al Ghrb, Byrwt, Lbnān,T1,1998m.

20-Al Khṭyb Al Bghdādī, Aḥmd Ibn ‘Lī, Tḥqyq: Al Mdnī Ibrāhym, Al Kfāyt Fī ‘Lm Ar Rwāyt, Al Mktbt Al ‘Lmyt, Al Mdynt Al Mnwrt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1416h.

21-Adh Dhhbī, Muḥammad Ibn Aḥmd, Tḥqyq: Abū Ghdt ‘Bdālftāḥ, Al Mwqḍht, Library Al Mṭbw‘āt Al Islāmyt, Ḥlb, Swryā,T2,1412h.

22-Ar Rāzy, Abū Zr‘t, ‘Byd Al Lh Ibn ‘Bdālkrym, Tḥqyq: Al Hāshmy S‘dī, Ajwbt Abī Zr‘t Ar Rāzī ‘Lá As’lt Al Brdh‘ī, Al Jām‘t Al Islāmyt, Al Mdynt Al Mnwrt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1402h.

23- Ar Rāmhrmzī, Al Ḥsn Ibn ‘Bd Ar Rḥmn, Tḥqyq: Al Khṭyb Muḥammad ‘Jāj, Al Mḥdth Al Fāṣl Byn Ar Rāwī Wālwā‘ī, Dār Al Fkr, Byrwt, Lbnān,T3,1404h.

24-As Sjstāny, Abū Dāwd Slymān,: Tḥqyq Aṣ Ṣbāgh Mḥmd, Rsālt Abī Dāwd Ilá Ahl Mkt Wghyrhm Fī Wṣf Snnh, Dār Al ‘Rbyt. Byrwt, Lbnān,T1, (b-t).

25-As Skhāwy, Muḥammad Ibn ‘Bd Ar Rḥmn, Tḥqyq: Ḥsyn ‘Ly, Fṭḥ Al Mghyth Bshrḥ Alfyt Al Ḥdyth, Library As Snt, Al Qāhrt, Mṣr,T1,1420h.

26-As Sm‘ānī, ‘Bd Al Krym Ibn Muḥammad, Tḥqyq: Māks Fāysfāylr, Adb Al Imlā’ Wālistmlā’, Dār Al Ktb Al ‘Lmyt, Byrwt, Lbnān,T1,1401h.

27- Ash Shāf‘ī, Muḥammad Ibn Idrys, Al Am, Dār Al M‘rft, Byrwt, Lbnān,T1,1410h.

28-Ash Shāf‘ī, Muḥammad Ibn Idrys, Thqyq: Shākr Aḥmd, Ar Rsālt, Library Al Ḥlbī, Al Qāhrt, Msr,T1,1358h.

29-Al ‘Qylī, Muḥammad Ibn ‘Mrw, Thqyq: Ql‘jī ‘Bd Al M‘tī, Aḍ Ḍ‘fā’ Al Kbyr, Al Mktbt Al ‘Lmyt, Byrwt, Lbnān,T1,1404h.

30-Al Lāḥm, Ibrāhym Ibn ‘Abdullah, Mqārnt Al Mrwyāt, M’sst Ar Ryān, Byrwt, Lbnān,T1,1433h.

31-Al Mzy, Ywsf Ibn ‘Bdārrḥmn, Thqyq: ‘Wād Bshār, T/hdhyb Al Kmāl Fī Asmā’ Ar Rjāl, M’sst Ar Rsālt, Byrwt, Lbnān,T1,1400h.

32-Al M‘lmī, ‘Abdulraḥmān Ibn Yḥyá, Thqyq: Al ‘Mrān ‘Lī, Āthār Ash Shykh Al M‘lmī, ‘Ālm Al Fwā’d, Mkt Al Mkrmt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T1,1434h.

33-Al M‘lmī, ‘Abdulraḥmān Ibn Yḥyá, Al Anwār Al Kāshft Lmā Fī Ktāb ’ḍwā’ ‘Lá As Snt Mn Az Zll Wāttḍlyl Wālmjāzft, ‘Ālm Al Ktb, Byrwt, Lbnān,T2,1406h.

34-Al M‘lmī, ‘Abdulraḥmān Ibn Yḥyá, At Tnkyl Bmā Fī T’nyb Al Kwthrī Mn Al Abāṭyl, Al Mktb Al Islāmy, Byrwt, Lbnān,T1,1406h.

35-M‘yn, Yḥyá Ibn M‘yn, Thqyq: Syf Aḥmd, Tārykh Yḥyá Ibn M‘yn Brwāyt Ad Dwry, Jām‘t Umm Al Qrá, Mkt Al Mkrmt, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt, T1,1399h.

36-Mslm, Abū Al Ḥsyn Ibn Al Ḥjāj An Nysābwrī, Thqyq: ‘Bdālbāqī Muḥammad F’ād, Shyḥ Mslm, Dār Iḥyā’ At Trāth Al ‘Rbī, Byrwt, Lbnān,(b-t),1403h.

37-Mslm, Abū Al Ḥsyn Ibn Al Ḥjāj An Nysābwrī, Thqyq: Al A‘dhmī Muḥammad Mstfá, At Tmyyz, Library Al Kwthr, Ar Ryāḍ, Al Mmlkt Al ‘Rbyt As S‘wdyt,T3,1410h.